

ربائب الرسول

صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ..

»شبهات

وردود

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
2007م. - 1428 هـ.ق

المركز الإسلامي للدراسات

ربائب الرسول ﷺ ..

«شبهات وردود»

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين. واللعنة على أعدائهم أجمعين، إلى قيام يوم الدين..

وبعد..

فقد تحدثنا في كتابنا «الصحيح من سيرة النبي الاعظم صلى الله عليه وآله» عما يذكر من زواج خديجة ببعض الناس في الجاهلية، قبل أن يتزوجها النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»..

وقد جرّنا البحث إلى الحديث عن زينب، زوجة أبي العاص بن الربيع رضوان الله تعالى عليها، وعن رقية وأم كلثوم رحمهما الله، اللتين تزوجهما عثمان بن عفان بعد أن كانتا تحت عتبة وعتيبة ابني أبي لهب، الذين طلقاهما بعد بعثة النبي «صلى الله عليه وآله»..

وقد ساقنا الأدلة إلى نتيجة مفادها: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد تزوج من خديجة وهي عذراء، وأنها لم تتزوج بأحد قبله

«صلى الله عليه وآله».. وأن ثمة علامة استفهام كبيرة حول كون البنات الثلاث المذكورات بنات لرسول الله «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة.

وقلنا: إن ثمة أدلة تفيد: أن نسبتهن إليه «صلى الله عليه وآله» لاجل أنهن تربين عنده وفي بيته، فهن بناته بالتربية وحسب.. وقد أثارت هذه النتيجة حفيظة بعض الإخوة من الشيعة، كما أثارت حفيظة غيره من أهل السنة أيضاً.. وصدرت كتابان يردان علينا من كلا الفريقين.

وأما الكتابان اللذان تكفلا بهذه المهمة:

أحدهما: لكاتب شيعي، اسمه السيد محمد شعاع فاخر. وكتابه باسم «بنات النبي صلى الله عليه وآله لا ربائبه»، وقد طبع سنة 1426 هـ..

وهذا هو الرد الثاني لهذا الكاتب، فقد سبق ان ردّ علينا في بحث أورده في كتاب له باسم: «فاطمة الزهراء: دراسة في محاضرات». فصدر لي كتاب أسميته: «القول الصائب في اثبات الربائب».. بيّنت فيه عدم صحة ما استند اليه، واعتمد عليه..

فجاء كتابه الثاني المشار إليه آنفاً، ليؤكد فيه على أقواله السابقة، ويفند وفق ما بدا له ما ورد في كتابنا «القول الصائب في اثبات الربائب»..

الثاني: لكاتب من طائفة أهل السنة، سمى نفسه بالسيد بن أحمد بن إبراهيم. وهو رجل مصري حسب قوله.. وكتابه باسم: «زينب ورقية وأم كلثوم بنات الرسول صلى الله عليه وآله لا ربائبه». وقد فرغ من تنقيح كتابه في شهر يناير سنة 2001م.

ولسنا بحاجة للحديث عن أن أياً منهما قد أخذ من الآخر، فضلاً عن أن نصرّاً على أن اللاحق، وهو الشيعي قد أخذ من السابق.. فإن ذلك سوف يفسح المجال لأن يطالبنا هذا أو ذاك بالشاهد والدليل، فنضطر إلى جمع ما تيسر من ذلك..

ثم نقدم مقارنة تكاد تظهر التوافق بينهما في بعض الأحيان حتى في الجمل والكلمات.. فضلاً عن المطالب، والإعراضات.
نعم، إننا لسنا بحاجة إلى الدخول في هذا الأمر، لأنه:
أولاً: لا يدخل في دائرة اهتمامنا..

ثانياً: قد يحلو للبعض أن يعتبر ذلك يتضمن إساءة أو تجريحاً، أو انتقاصاً من مقام أحد الرجلين، وهذا ما لا نحبه ولا نرضاه، ولا نرغب في الوقوع فيه.. أو فيما يؤدي إلى توهمه.

وبما أن ما أورده هذان الرجلان في كتابيهما قد يوهم الكثيرين بما لا يحب لهم أن يقعوا في الوهم فيه، رأينا أن نسجل بعض ملاحظتنا على أقوالهما في كتابين مستقلين، على أن نتبع كلماتهما بصورة منتظمة، ولا نهمل شيئاً من المطالب التي تعرضا لها، مما له

مساس بالموضوع الذي هو محل البحث..

وسوف نحاول أن نجعلهما - بعد طباعتهما - منضمين إلى بعضهما البعض في مجلد واحد.

وقد أخذنا على أنفسنا مراعاة الإختصار في الرد والمناقشة، والإكتفاء بما قلّ ودلّ، سائلين المولى جلّ وعلا ان يمن علينا بالسداد، وأن يأخذ بيدنا إلى سبيل الرشاد.

إنه ولي قدير، وبالإجابة حري وجدير.

17 شهر رمضان المبارك سنة 1427 هـ.

جعفر مرتضى العاملي

بداية:

ستكون طريقتنا في هذا العرض هي ذكر كلام المعترض أولاً، ثم التعقيب عليه بما نراه، متوخين في ذلك:

أولاً: إستقصاء جميع النقاط التي أثارها في مناقشاته..

ثانياً: مراعاة الاختصار قدر الإمكان، في عرضنا للمؤخذات على كلام المعترض. وعلينا أن لا نغفل عن نصح القارئ بأن يطلع على ما قلناه في سائر كتبنا حول هذا الموضوع. وهي:

1 - بنات النبي «صلى الله عليه وآله» أم ربائبه.

2 - القول الصائب في إثبات الربائب.

3 - البنات ربائب.. قل هاتوا برهانكم..

وها نحن نشرع باستعراض كلمات المعترض، وتسجيل تحفظاتنا عليها، فإلى ما يلي من صفحات..

من هو جحش؟!

قال الإسماعيلي حول ما روي من أن رقية وأم كلثوم كانتا

ربيبتي النبي «صلى الله عليه وآله» من جحش⁽¹⁾:

«وعبثاً حاولت أن أعرف من هو جحش هذا، ودون جدوى. وفتشت المراجع والمصادر سطرّاً سطرّاً، وكلمة كلمة لأجد ذكراً لجحش هذا دون جدوى»⁽²⁾.

وقال: «لقد ظللت أكثر من عامين أحاول معرفة من هو جحش هذا، فلم أصل لشيء، فعلمت أن علماء الشيعة كمن يجمع الحطب ليلاً، فلا يدري ما فيه، وإلا، فليد لنا أي عالم من علماء الشيعة الإمامية عن سرّ جحش؟

فزوج هالة بنت خويلد اسمه الربيع بن عبد العزّى بن عبد شمس بن عبد مناف، فيا ترى من هو جحش هذا؟!⁽³⁾.

ونقول:

أولاً: إنه ليس من الضروري أن يكون المقصود من كلمة «جحش» رجلاً بعينه، مسمى بهذا الاسم، إذ من الممكن أن يكون المقصود هو: أن نسب هاتين البنيتين يعود إلى القبيلة المعروفة باسم جحش بن رئاب، الذين كانوا حلفاء لبني أمية. وقد اسلموا وهاجروا

(1) مناقب آل أبي طالب ج 1 ص 209 والبحار ج 22 ص 367 عن الانوار، والكشف، واللمع، وكتاب البلاذري.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص 21. وراجع ص 39.

(3) المصدر السابق ص 22.

إلى المدينة، ولم يبقَ منهم أحد، وغلقت أبواب دورهم (1).

ثانياً: لنفترض أن أحداً لم يستطع تفسير كلمة: «من جحش» فهل يسقط ذلك هذه الكلمة عن صلاحية الاستدلال بها على كون البنات ربائب؟!!

ثالثاً: هل الجهل بجحش هذا يعني أن علماء الشيعة كمن يجمع الحطب ليلاً، فلا يدري ما فيه؟!..

ولنفترض: أن علماء أهل السنة قد عجزوا عن تفسير كلمة وردت في كتب بعض علمائهم، فهل يصبحون أيضاً كعلماء الشيعة يجمعون الحطب ليلاً، ولا يدرون ما فيه؟!..

وما أكثر الكلمات التي يعجز علماء الشيعة والسنة عن فهم معناها وتفسيرها!!

رابعاً: من الذي قال: إن علماء الشيعة قد اهتموا بمعرفة المراد من كلمة «جحش» التي وردت في بعض الروايات، ثم عجزوا عن فهم معناها؟!!

يضاف إلى ذلك: أن هذه الكلمة إنما وردت في بعض المصادر القليلة التداول بين علماء الشيعة، ولعل هذا هو السبب في أن علماء الشيعة لم يهتموا بشرحها، وتبيين المراد منها..

(1) راجع: الغدير ج 7 ص 357 و 418 عن السيرة النبوية لابن هشام ج 2 ص 144 و 145 و ج 10 ص 116 و 117.

خامساً: لنفترض أن أحداً لم يستطع تفسير كلمة «من جحش»، فلماذا لا يقوم لدى هذا الرجل احتمال وقوع التصحيف، أو الإشتباه في نقل أو في رسم كلمات الكتاب الذي أورد هذه العبارة؟! ثم تبعه غيره، ونقل عنه، غافلاً عن حقيقة الأمر!!

أو لعل في الكتاب سقطاً؟!

أو لعل الكتب والمؤلفات قد أهملت ذكر ما يفيد في فهم هذا المورد، كما أهملت عمداً أو سهواً ذكر كثير من الأمور التي لو ذكرت لظهرت الكثير من الحقائق التي نحتاج إلى معرفتها؟.

ولعل.. ولعل..

سادساً: من الذي قال: ان هالة بنت خويلد لم تتزوج غير الربيع بن عبد العزى؟!.

بل من الذي قال: أن أمر البنات ينحصر بهالة بنت خويلد؟!..

سابعاً: إن عدم معرفتنا ببعض الأشخاص الواردة أسمائهم في رواية ما، لا يعني كذب مضمونها..

ولو كان جهلنا بامثال ذلك من موجبات التكذيب والرد، لكان علينا أن نرد كمّا هائلاً من الاحاديث التي لا يرضى هؤلاء بردها جزماً.

وكم من رواية ورد فيها: أن رجلاً فعل كذا، أو سأل الامام «عليه السلام» أو النبي «صلى الله عليه وآله» عن كذا، فأجابه بكذا، ولا يعرف أحد عن ذلك الرجل شيئاً على الإطلاق..

بل إن جهلنا يمتد إلى كثير من الشؤون المرتبطة بشخصيات كبيرة، ورموز حساسة، فنحن نجهل الكثير من حياة الخلفاء، ومن حياة عبد الله، وعبد المطلب، وسائر آباء رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأجداده، ونختلف في نسب رسول الله بعد أن ينتهي إلى عدنان، حتى لقد أمرنا «صلى الله عليه وآله» بالإمساك إذا بلغنا إلى عدنان، وذلك لكثرة الاختلاف في الذين بعده..

النصيرية هم الأساس:

قال ابن تيمية: «وما ينكر هذا إلا من يقول: الحسين ليس بابن فاطمة، كما قال بعض النصيرية: ما كان الحسن والحسين أولاد علي، بل أولاد سلمان الفارسي.

ومنهم من قال: ليس أبو بكر وعمر مدفونين عند النبي، وإن رقية وأم كلثوم ليستا ابنتي النبي، بل ابنتا خديجة من غيره»⁽¹⁾.

ونقول:

أولاً: إن النصيرية، وإن كانت من فرق الضلال، ولكن ذلك لا يعني أن يكون جميع ما عندها باطلاً، فإن الباطل لا يروج وحده ولا ينتشر، ولذلك ترى أن الفرق الضالة تخط الباطل بالحق، ليكون الحق وسيلتها لترويج باطلها.. فما المانع من أن تكون هذه المفردة المرتبطة

(1) المنتقى من منهاج الإعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للذهبي ص 257 تحقيق محب الدين الخطيب ط دار عالم الكتب. الرياض سنة 1417 هـ. وهو مختصر منهاج السنة لابن تيمية.

بينات النبي «صلى الله عليه وآله» التي قال بها النصيرية هي من الحق الذي ينبغي الأخذ به أينما وجد؟!

وقد روي عن الإمام الصادق «عليه السلام» أنه قال: إن كلمة الحكمة لتكون في قلب المنافق، فتجلجل، حتى يخرجها فيوعياها المؤمن⁽¹⁾.

وعن علي «عليه السلام»: الحكمة ضالة المؤمن، فاطلبوها ولو عند المشرك، تكونوا أحق بها وأهلها⁽²⁾.

وعنه «صلى الله عليه وآله»: الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحق بها⁽³⁾.

وعنهم «عليهم السلام» في حق أبناء فضال: خذوا ما رووا وذروا ما رأوا⁽⁴⁾.

ثانياً: إن ابن تيمية ليس بمأمون فيما ينسبه إلى الشيعة، أو فيما ينقله عنهم، فادعؤه أن القول بأن أم كلثوم ورقية ليستا بنتي النبي «صلى الله عليه وآله» مأخوذ من أقوال النصيرية، يحتاج إلى تثبت وإثبات.. بل الثابت خلافه.

(1) مستدرك سفينة البحار ج 2 ص 355 والبحار ج 2 ص 94 و 97.

(2) البحار ج 75 ص 34 وج 2 ص 97 والأمالى للطوسي ج 2 ص 237 و 238.

(3) الجامع الصحيح ج 5 ص 71 ومستدرك سفينة البحار ج 2 ص 355.

(4) الغيبة للشيخ الطوسي ص 239 والوسائل ج 27 ص 142 وج 30 ص 237 ومقباس الهداية ج 3 ص 171 و 172 وج 2 ص 266.

فقد روي أن ابن عمر قد أقر بأن علياً «عليه السلام» دون سواه هو صهر رسول الله «صلى الله عليه وآله».

كما أن عروة بن الزبير قد أقر - كما في مستدرک الحاكم - بأن وصفه زينب وسواها بأنهن بنات النبي «صلى الله عليه وآله» إنما هو بلحاظ ما قبل نزول آية (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ).

بالإضافة إلى خطبة الزهراء «عليها السلام» في نساء المهاجرين والأنصار، التي بينت فيها أنها وحدها بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وهناك أيضاً ما روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» من أن علياً «عليه السلام» دون سواه أوتي ثلاثاً لم يؤتهن أحد، حتى النبي «صلى الله عليه وآله».. وعد منها أنه أوتي صهراً مثل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولم يؤت ذلك أحد حتى النبي «صلى الله عليه وآله».

بالإضافة إلى ما تضمنته سورة الكوثر..

وقد ذكرنا هذه الروايات وسواها، وشواهد أخرى مع مصادرها في كتبنا الأخرى، فراجع كتابنا: «بنات النبي أم ربائبه»، وكتاب «القول الصائب في إثبات الربائب»، وكتاب «قل: هاتوا برهانكم».

ثالثاً: قد ذكرنا أن هذا الأمر ليس من خصوصيات الفرق والمذاهب، بل هو أمر تاريخي متصل بعلم الأنساب، فما معنى أن يعطي طابعاً دينياً ومذهبياً؟!..

الدليل من القرآن: وبناتك:

قال المعترض: «هناك دليل بسيط من القرآن الكريم على بنوة زينب، ورقية، وأم كلثوم لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، كفاطمة رضوان الله عليهن. قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ)⁽¹⁾.

والتعبير بكلمة «بناتك» يدل على التعدد، وأنه يوجد غير فاطمة رضي الله عنها بنات لرسول الله «صلى الله عليه وآله»..⁽²⁾

ونقول:

أولاً: قد أجبنا عن ذلك في كتابنا «القول الصائب في إثبات الربائب»، وقلنا: إن ذلك لو صح لما كان المقصود بآية: المباهلة خصوص الزهراء «عليها السلام»، حيث إنه «صلى الله عليه وآله» لم يخرج أحداً من نسائه غيرها.. مع أنه قد جاء فيها بكلمة «نساء» بصيغة الجمع.

وقد قال تعالى: (تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ)⁽³⁾..

ثانياً: في تفسير قوله تعالى: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ

(1) الآية 33 من سورة الأحزاب.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 11.

(3) الآية 61 من سورة آل عمران.

جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيْمَانًا⁽¹⁾.

حيث روي: أن المقصود بالناس في هذه الآية نعيم بن مسعود فقط، فلذلك قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف قيل: «الناس»، إن كان نعيم بن مسعود هو المثبط وحده؟!»

قلت: قيل ذلك لأنه من جنس الناس، كما يقال فلان يركب الخيل، ويلبس البرود، وماله إلا فرس واحد، وبرد فرد⁽²⁾.

وبتعبير أوضح: إن هذه الآية ونظائرها قد جاءت على نحو القضية الحقيقية. أي إثبات الحكم لطبيعي الموضوع. وليس قضية خارجية.

ثالثاً: إن النبي «صلى الله عليه وآله» كان لا يزال على قيد الحياة، ولو قال الله تعالى له: «ابنتك» بصيغة المفرد، لتوهم متوهم أن هذا يشير إلى أن ثمة قراراً إلهياً بعدم ولادة بنات لرسول الله «صلى الله عليه وآله» بعد نزول هذه الآية. وقد يكون هذا الإعلان مضراً من بعض الجهات، فعبرت الآية بكلمة «بناتك»، لأنها تريد أن تقرر حكماً مستمراً يوجب على النبي «صلى الله عليه وآله» أن يأمر بناته بالحجاب، سواء في ذلك الموجودات فعلاً، أو اللواتي يتوقع هو أو غيره أن يولدن له إلى حين وفاته..

(1) الآية 173 من سورة آل عمران.

(2) تفسير الكشاف (ط دار الكتاب العربي سنة 1407 هـ).

المصادر المعتمدة.. حوار مع المعارض:

وقال المعارض: «كل من كتب في المسألة من المعاصرين أو القدماء يحيل القارئ إلى أربعة مراجع هي: كتاب الأنوار، وكتاب اللمع، وكتاب البدع، وكتاب البلاذري.

كتاب الأنوار لم نعرف على وجه التحديد، هل هو كتاب الأنوار العلوية للشيخ جعفر محمد النقدي؟! أم هو كتاب الأنوار المضيئة لبهاء الدين علي بن عبد الحميد الحسيني؟! وأظن الثاني، ولم أعر على الكتاب.. وأما كتاب اللمع فلم أعر عليه أيضاً..

وأما كتاب البدع فهو كتاب الإستغاثة في بدع الثلاثة الخ..»⁽¹⁾. ثم ذكر أن المعلق على كتاب الإستغاثة كفاه مؤونة الرد.. ثم ذكر شطراً من كلامه، وفيه:

أنه قد خالف صاحب الكتاب في هذا الرأي جماعة من اساطين العلماء، من الفقهاء والنسابين ممن لا يستهان بهم، منهم العلامة الشيخ المفيد..

ثم قال: «وأما كتاب البلاذري، فاسمه: (أنساب الأشراف)». ثم ذكر أنه اطلع على جميع طبقات هذا الكتاب، فلم يجد ذكراً للمسألة.

(1) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص13.

ثم ذكر نص كلام البلاذري في أنساب الأشراف ج 1 ص 402 وفيه قوله: «وولدت خديجة لرسول الله «صلى الله عليه وآله» أم كلثوم أيضاً.. فلما توفيت زوج رسول الله «صلى الله عليه وآله» رقية من عثمان أيضاً، فلم تنزل عنده حتى توفيت في سنة تسع»..

ثم قال: «فهذا كما ترى البلاذري في أنساب الأشراف لم يشر أو يصرح بأن زينب، ورقية، وفاطمة، وأم كلثوم ربائب»..

إلى أن قال: «والبلاذري من أقرب علماء الأنساب عصرًا وزمانًا»⁽¹⁾.

ونقول:

إننا نلاحظ هنا ما يلي:

1- إنه لا يمكن أن يكون المقصود بكتاب الأنوار، الذي ذكره ابن شهر آشوب كتاب الأنوار العلوية للشيخ جعفر محمد النقدي، ولا كتاب الأنوار المضيئة لبهاء الدين علي بن عبد الحميد الحسيني..

لأن النقدي ليس من القدماء، بل هو من المعاصرين، وقد ولد في شهر رجب سنة 1303 هـ. ق.

أما بهاء الدين الحسيني فهو أستاذ الشيخ أحمد بن فهد المتوفى سنة 841 هجرية.

وابن شهر آشوب قد توفي سنة 588 هـ. كما ذكره المؤلف نفسه

(1) المصدر السابق 13 - 16.

في نفس كتابه هذا الذي ألفه في الرد علينا⁽¹⁾. أي أن ابن شهر آشوب قد توفي قبل ولادة هذا وذاك بعشرات، ومئات السنين. فكيف يشير إلى كتابيهما؟! إلى

2- لماذا لم يحتمل أن كتاب الأنوار كتاب ثالث، مستفيداً من إطلاق كلمة «الأنوار»، لبطلان احتمال أن يكون هو كتاب الأنوار العلوية، أو الأنوار المضيئة؟! إلى

وقد ذكر في الذريعة ج2 ص411 فما بعدها كتباً عديدة باسم «الأنوار»، وعدد وافر منها ألف قبل ابن شهر آشوب، فلعل ابن شهر آشوب قد أشار إلى واحد منها، أو إلى غيرها مما لم يصلنا، وقد عدت عليه عوادي الزمان؟

3- ولماذا لا يراجع الكتابين اللذين احتمل أن يكون أحدهما هو المقصود، لكي يطلع بنفسه إن كان أي منهما قد تعرض لمسألة الربائب، أو أشار إليها، من قريب أو من بعيد.

4- إن هذا الشخص قد اعتبر عدم عثوره على كتاب «الأنوار المضيئة»، وعدم عثوره على كتاب اللمع كافياً لرد ما نسب إليهما..

ومن الواضح:

أولاً: أن قسماً من كتاب الأنوار قد طبع.

ثانياً: إن عدم عثوره على الكتاب لا يعني عدم وجود ذلك

(1) المصدر السابق ص 38.

الكتاب..

كما أن ذلك لا يعني عدم عثور غيره عليه..

ثالثاً: إن العثور على الكتاب وعدمه لا يعني كذب المضمون المنسوب إليه ولا صحته، ما دام أن الذي نسب المضمون إليه هو من العلماء الاجلاء الثقات، ولا يلقي الكلام جزافاً..

كتاب الإستغاثة:

وقد استند المعترض إلى كلام المعلق على كتاب الإستغاثة، واعتبره كافياً لرد كلام الكوفي..

ونقول:

إن رده غير كاف أيضاً، فلاحظ ما يلي:

أولاً: إن هذا المعلق - باعتراف المستدل نفسه - قد أخطأ خطأ فاحشاً، في نفس هذا المورد، فهاجمه نفس هذا المستدل بكلامه بقوله: إنه ينقل بدون تدبر ووعي⁽¹⁾. فمن يكون كذلك لا يكون قوله حجة.

ثانياً: إن الحجة التي أوردها ذلك المعلق، واستند إليها المعترض علينا، هي أن جماعة من أساطين العلماء قد خالفوا صاحب الإستغاثة في الرأي، منهم العلامة الشيخ المفيد..

ومن الواضح: أن ذلك لا يصلح دليلاً على مطلوبه، فإن تبحر

(1) راجع هامش رقم 1 في ص 14 من كتاب: زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه..

أولئك الأفذاذ في العلوم المختلفة لا يعني أنهم قد بحثوا جميع مسائل الخلاف، وحددوا موقفهم منها استناداً إلى الأدلة والبراهين القاطعة، إذ ما أكثر المسائل التي لم يتسنَ لهم بحثها، أو لم يخطر على بالهم أنها تحتاج إلى بحث وتمحيص، وجروا فيها على ما ذكره سلفهم، أو على ما اشتهر بين أصحابهم..

ثانياً: إن الشيخ المفيد لم يذكر مستنداً ولا دليلاً يثبت صحة قوله، وفساد ما قاله مخالفه، سوى أنه رآه شاذاً بخلافه.

ثالثاً: إن قلة القائلين بالرأي لا تعني فساد رأيهم، لاسيما إذا كانوا يوردون أدلة قوية على صحة ما يذهبون إليه، وكم من الآراء التي كانت مشهورة بين الناس، ثم ظهر أنها لا أصل لها، حتى لقد قيل: رب مشهور لا أصل له.

وكلمة رب هنا يراد بها الكثير، لا التقليل، وحتى لو أريد بها التقليل لم يفد ذلك في تصحيح ما يرمي المعارض إلى تصحيحه. وظهور الخطأ في ذلك إنما يبدأ بتنبه فرد أو أفراد قليلين، ثم يبدأ القول بالإتساع والإنتشار.

البلاذري في كتاب أنساب الأشراف:

أما بالنسبة للبلاذري وكتاب أنساب الأشراف، فنقول:

ألف: من الذي قال: إن ابن شهر آشوب قد قصد بقوله «وكتاب البلاذري» كتاب أنساب الأشراف؟! فقد ذكر المعارض نفسه في نفس كتابه الذي رد فيه علينا: أن للبلاذري كتباً عديدة، فقد قال:

«من كتبه: كتاب البلدان الصغير، والبلدان الكبير، والتاريخ في أنساب الأشراف وأخبارهم، وفتوح البلدان، والاستقصاء في الانساب، والاخبار، سوّده في أربعين مجلداً»⁽¹⁾.

فلعل البلاذري أورد مقولته التي أشار إليها ابن شهر آشوب في كتاب الإستقصاء، أو في غيره من مؤلفاته التي لم تصلنا..

كما أنه قد يورد أمراً في بعض مؤلفاته، ثم يهمله فيما سواها لأكثر من سبب، لاسيما إذا كان يرى أن الإصرار على هذا القول سوف يتسبب له بمشكلات، لم يكن يحب أن تحدث له..

ب - ولعله ذكر هذا القول وتبناه، ثم عدل عنه، أو ذكر غيره في مؤلفاته السابقة، ثم عدل إليه فيما تأخر منها. ولا بد لتحديد هذا أو ذاك من معرفة المتقدم والمتأخر من تلك المؤلفات.

ج - إن هذا المعترض قد نقل عن البلاذري في أنساب الأشراف قوله: إن عثمان قد تزوج أم كلثوم أولاً، ثم لما ماتت زوجته رسول الله «صلى الله عليه وآله» رقية، فلم تزل عنده إلى أن توفيت سنة تسع⁽²⁾. مع أن المشهور هو أنه تزوج رقية أولاً، فلما ماتت سنة بدر تزوج أم كلثوم بعدها.

د - قد ذكر المعترض أن الكتاب المعاصرين هم الذين أرشدوا

(1) راجع: زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 14 هامش.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 15.

إلى كتاب أنساب الأشراف، فبادر هو إلى تفحص هذا الكتاب بطبعاته واقسامه المختلفة، فلم يجد بغيته فيه⁽¹⁾.

ونقول:

لا يجدي تحديد المعاصرين لكتاب أنساب الأشراف من بين سائر كتب البلاذري، ولا فائدة من قولهم: إنه هو المقصود بكلام ابن شهر آشوب.

فإن مجرد اشتهاار هذا الكتاب بين المعاصرين لا يعني أنه دون سواه الذي كان مشتهراً لدى القدماء، فلعل غيره من كتب البلاذري كان اشهر منه في تلك العصور.

القائلون بالرأي الشاذ:

ثم إن المعترض علينا قد ذكر اربعة من الشيعة في جملة القائلين بهذا الرأي الذي وصفه المعترض بالشاذ، وهم:

محمد حسين الأعلمي الحائري، والمقدس الأردبيلي، ومحمد مهدي الكاظمي القزويني، وحسون قلارجي الدلفي..

ونقول:

كان عليه أن يضيف إلى هؤلاء: كاشف الغطاء، والجزائري، والطريحي، والكراجكي، والخاباني، والمقدس الأردبيلي، وآل يس، وربما الكركي، وكثيراً آخرين، ذكرنا بعضاً منهم في كتبنا حول هذا

(1) المصدر السابق ص 16.

الموضوع، فراجع: «بنات النبي أم ربائبه» و «القول الصائب في إثبات الربائب» و «البنات ربائب.. قل هاتوا برهانكم..». وأما الذين ذكرهم المعترض فكلماتهم هي التالية:

1 - الأعلمي الحائري:

قال الطريحي «رحمه الله»: «ورقية بنت رسول الله، قيل: تزوجها عثمان، وقيل: إنها ربييته. وهو الأصح»⁽¹⁾.

وقد أشار الأعلمي الحائري في كتابه: تراجم أعلام النساء إلى كلام الطريحي الأنف الذكر، حول أن زينب ورقية وأم كلثوم لسن بناته «صلى الله عليه وآله»⁽²⁾.

فكان الأخرى بالمعترض علينا أن يعدّ الطريحي في جملة القائلين بأن البنات ربائب، لأن الأعلمي قد نقل عنه..

2 - المقدس الأردبيلي:

وقد علق المقدس الأردبيلي المتوفى سنة 933هـ على قوله: «زوج رسول الله ابنتيه قبل البعثة بكافرين»، فقال:

«قيل: هما رقية وزينب، كانتا ابنتي هالة أخت خديجة. ولما مات أبوهما ربييتا في حجر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كما كانت عادة العرب في نسبة المربي إلى المربي. وهما اللتان تزوجهما

(1) مجمع البحرين ج 1 ص 194.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 19.

عثمان بعد موت زوجيهما»⁽¹⁾.

وقد كان الأولى أن يقول: تزوجهما عثمان بعد طلاقهما من ابني أبي لهب.

3 - محمد مهدي الكاظمي القزويني:

وقال محمد مهدي الكاظمي القزويني: «قد عرفت عدم ثبوت أنهما بنتا الرسول، وعدم وجود فضل لهما، تستحقان به الشرف والتقدم على غيرهما».

وقال: «ما زعم (أي ابن تيمية) من أن تزويج بنته لعثمان فضيلة له، من عجائبه، من حيث ثبوت المنازعة في أنهما بنتاه»⁽²⁾.

4 - حسون قلارجي الدلفي:

وعد أيضاً حسون قلارجي الدلفي في جملة القائلين بأن البنات ربائب، ونقل عبارته، وبعد التدقيق فيها وجدنا أنها نفس عبارة ابن شهر آشوب.

وقد ذكر هذا المعترض نفسه هاتين العبارتين في ص 38 و 39

(1) زبدة البيان ص 575 هامش. ومع الشيعة في الأصول والفروع للسالوس ج 1 ص 181 وزينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 18 و 19.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 18 عن : مع الشيعة للسالوس ج 1 ص 182 عن منهاج الشريعة ج 2 ص 289 - 291.

فراجع وقارنها مع عبارة الدلفي التي أوردها المعترض في كتابه: زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 16 و 17.

سبب إثارة الدعوى:

قال المعترض: وهو يتحدث عن رأيه في السبب الكامن وراء إثارة هذا الموضوع: «فالقصد من وراء ذلك جعل علياً (كذا) هو الصهر الوحيد لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وفاطمة هي الابنة الوحيدة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

ونقول:

ليس عيباً أن يسعى الإنسان لتأييد عقيدته أو رأيه، أو نهجه بالادلة والبراهين الصحيحة التي تنفي الزيف، والتحريف، وتثبت الحقائق وترسخها..

وإنما العيب هو أن ينساق الإنسان وراء شائعات أو أوهام، ويتشبث بها لتأكيد عقائده، أو أفكاره، أو ما يؤمن به ويتبناه بصورة عامة.. فإذا ثبت بالدليل أن علياً «عليه السلام» هو الصهر الوحيد، فلماذا لا نبرز هذا الدليل، ونؤكد على هذه الحقيقة، ونوجه الناس إليها، رضي من رضي، وسخط من سخط.

واللغة التحريضية الساعية لاستفزاز المشاعر، ليست هي لغة

(1) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله لا ربائبه ص 19.

أهل العلم الساعين إلى الحق، والباحثين عن الصواب. ولا أظن أحداً من العلماء الأتقياء يعير بالاً لهذا الأسلوب، أو يهتم لمثل هذه الإثارات..

الجزائري:

ويقول الجزائري المتوفي سنة 1112 هـ: «وأما الختن الحقيقي فهو علي، لأن زوجتي عثمان إما من زوج خديجة الأول، أو من أختها. وكانت فقيرة فربتها خديجة في بيتها. وهذا هو الأصح عندنا»⁽¹⁾.

مناقشات لا تصح:

واللافت هنا: إن المعارض علينا قد فهم من كلام الجزائري هذا أنه يريد أن يستدل على عدم كون رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان. بكون أبي العاص بن الربيع هو ابن هالة، فتكون البنات أخواته، وقد تربين في حجر خديجة. فقال معترضاً بأمرين:

أولهما: «كيف يكون ابن هالة من التجار المعدودين بين المكيين بجاهه وماله، ويترك اخوته (كذا) يتربين في حجر خديجة، ويصبحن بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» على أساس انهن ربائبه؟!..
فهل تكون هالة فقيرة، وابنها من اغنياء وتجار مكة»؟!⁽²⁾.

(1) زهر الربيع ج 2 ص 336.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 23.

ثانيهما: قال المعترض: «إذا كانت زينب ابنة هالة، وربتها خديجة، فكيف يتزوج الأخ أخته؟!..»

يقول ابن شهر آشوب، وغيره ممن نقلوا العبارة المشهورة التي يرددونها كالبغاوات: «يؤكد ذلك ما ذكر في كتابي الأنوار، والبدع: أن رقية وزينب كانتا ابنتي هالة أخت خديجة»⁽¹⁾.

فكيف يعقل أن زينب ابنة هالة، وتزوجت أبا العاص بن الربيع، الذي أمه أيضاً هالة أخت خديجة؟!⁽²⁾.

والجواب:

أولاً: لعل إثراء أبي العاص بن الربيع قد جاء متأخراً، أي بعد أن كبرت زينب، وأصبحت مؤهلة للزواج.

ثانياً: إن ثراء الرجل لا يستلزم إنفاقه على أقربائه، فقد تجد من الإغنياء من لا ينفق على ابنته، وزوجته، وأبيه و..

ثالثاً: إن النص الذي أورده أبو القاسم الكوفي يقول: إن زينب ورقية ابنتان لرجل تميمي، كان زوج هالة أخت خديجة، ولكن من امرأة أخرى، وقد ماتت أمهما وأبوهما التميمي، وبقيتا عند هالة، فضمتهم خديجة إليهما.

وبعد أن تزوجت بالرسول «صلى الله عليه وآله» ماتت هالة،

(1) مناقب آل أبي طالب ج 1 ص 206.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص 23 و 24.

فبقيت الطفلتان في حجر خديجة ورسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

وبذلك يتضح: أن زينب ورقية ليستا بنتي هالة ليكون أبو العاص بن الربيع أخاً لهما، لينتج من ذلك أن يكون تزويج زينب به من قبيل تزويج الأخ بأخته..

رابعاً: ولو فرض أن زينب هي ابنة هالة، فمن الذي قال: إن أمها هي هالة بنت خويلد، فلعلها: هالة أخرى كانت أختاً لخديجة من الرضاعة مثلاً..

ولعلها هالة بنت أبي هالة نباش بن زرارة، كما ذكرناه في كتاب: «البنات ربائب.. قل هاتوا برهانكم..»، الذي رددنا فيه على كتاب آخر صدر لشيوعي اسمه: السيد محمد شعاع فاخر.. وكتابه بعنوان: «بنات النبي صلى الله عليه وآله لا ربائبه».

بل سيأتي في قول مغلطي، والنويري التصريح: بأن زينب هي بنت أبي هالة النباش بن زرارة⁽²⁾.

هل تخطب الجزائري؟!:

وقد زعم المعارض: أن أقوال الجزائري قد تناقضت، فهو في كتابه الأنوار النعمانية ج1 ص367 يحاول إثبات: أن بنات رسول الله

(1) راجع: الاستغاثة من ص68 - 75.

(2) سيرة مغلطي ص12 ونهاية الأرب ج18 ص171.

«صلى الله عليه وآله» من خديجة هن زينب، ورقية، وأم كلثوم، وفاطمة.

ولكنه في كتاب زهر الربيع ج 2 ص 336 يحاول أن ينفي بنوتهن لرسول الله «صلى الله عليه وآله».

قال المعارض: «وهذا انموذج من التخطي في المسألة»⁽¹⁾.
ونقول:

لا يصح كلام هذا المعارض هنا أيضاً، إذ يمكن أن يكون السبب في هذا الاختلاف الظاهري، أحد وجوه:

أولها: أن يكون «رحمه الله» قد جرى في كلامه في الأنوار النعمانية على ما هو المشهور، ثم تحقق الأمر له بعد ذلك. أو العكس.. فصرح بما توصل إليه..

الثاني: أن يكون قد أورد الكلام اتباعاً للآخرين. وعدم الرغبة في إثارة الموضوع لوجود ما يمنعه من ذلك.

الثالث: أن يكون مراده بالبنت في الأنوار النعمانية الربيبية.

الرابع: إن هذا المعارض نفسه قد ذكر في موضع آخر⁽²⁾ من كتابه عين كلام الجزائري الذي ادّعى فيه المعارض أنه «رحمه الله» قد حاول فيه إثبات أن بنات رسول الله من خديجة هن زينب ورقية،

(1) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 19.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 32

عن الانوار النعمانية ج 1 ص 367.

وأم كلثوم وفاطمة.

وعقبه بقوله: «ثم ذكر الجزائري بعد ذلك اختلاف علماء الشيعة الإمامية في هذه المسألة، فقال: «وقد تقدم اختلاف أصحابنا رضي الله عنهم في أن رقية وأم كلثوم هل هما ربيبتاه «صلى الله عليه وآله»؟! أم ابنتاه؟! والحال عندنا لا يتفاوت»⁽¹⁾.

لفت نظر:

إن هذا المعترض لم يذكر لنا ما قاله الجزائري حول اختلاف علماء الشيعة الإمامية، في كون رقية وأم كلثوم ربيبتى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وابن ذكر هذا الاختلاف الذي اشار إليه بقوله: «وقد تقدم اختلاف أصحابنا الخ..».

رأي ابن شهر آشوب:

وحاول المعترض في مورد آخر: ان يوحى للقارىء بأن ابن شهر آشوب من الذين يقولون بمقالته، حيث ذكره في جملة «آراء علماء الشيعة الإمامية التي تثبت أن زينب ورقية وأم كلثوم أمهم خديجة، وابوهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»..»⁽²⁾.

وقال أيضاً: وهذا عالم آخر من كبار علماء الشيعة الإمامية، وهو ابن

(1) المصدر السابق ص 32.

(2) ذكر هذه الفقرة في ص 32 من كتابه، زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه.

شهر آشوب في كتابه المناقب يصرح أولاً: بالصواب، ثم ينقل الرأي الآخر الخ..»⁽¹⁾.

ثم ذكر عبارتيه الواردتين في المناقب ج 1 ص 206 و 209.. والمتأمل في كلام ابن شهر آشوب لا يخرج بالنتيجة التي خرج بها هذا المعترض، فليراجع الكلام في موضعه، فإن ذكر القول المشهور، ثم القول الآخر، مع عدم التصريح بما يختاره منهما، لا يعني اختيار المشهور دون سواه..

إجماع اهل السنة والجماعة:

بدأ المعترض اعتراضاته علينا ببيان «موقف علماء أهل السنة والجماعة من هذه المسألة» اعني مسألة بنات أو ربائب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقال:

يرى أهل السنة والجماعة أن زينب، ورقية، وأم كلثوم، وفاطمة هن بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه. وذلك مجمع عليه. وكلهن من خديجة الخ..

وقال: «نعم هناك اختلاف طفيف، نظراً لتكرار أسماء وألقاب الخ..»⁽²⁾.

(1) المصدر السابق ص 38.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص 7 – 10.

ثم ذكر طائفة من المصادر التي ألفها علماء أهل السنة.

ثم قال: «وقد فتشت مراجع أهل السنة سطوراً سطوراً، وكلمة كلمة، لأجد أي إشارة أو تلميح، أو تصريح من قبل علماء أهل السنة في التشكيك ببنة زينب ورقية وأم كلثوم رضي الله عنهن لرسول الله «صلى الله عليه وآله» فلم أجد..»

وعلى هذا فهناك اجماع بين علماء أهل السنة: أن زينب ورقية، وأم كلثوم بنات الرسول «صلى الله عليه وآله»، وأنه تزوج خديجة رضي الله عنها ثيباً لا بكر⁽¹⁾.

ونقول:

إن لنا مع هذا الذي ذكره العديد من الوقفات.. فلاحظ ما يلي:

ألف: المسألة لا سنية ولا شيعية:

إن هذه المسألة تاريخية، متصلة بعلم الأنساب، يثبتها من يثبتها، وينفيها من ينفيها استناداً إلى الدليل، وليست عقائدية ولا فقهية. ومحاولة اضعاف طابع التسنن والتشيع على امثال هذه المسائل عمل غير سديد ولا رشيد. بل هو يشي بأحد امور مثل:

1 - إحساس من يفعل ذلك بالفشل الذريع، وبالعجز عن الوصول في بحثه إلى النتائج التي كان يتوخاها، فهو يحاول التستر على هذا الفشل باثارة الغرائز والعصبية العمياء، عناداً منه للحق، واستكباراً

(1) المصدر السابق ص 10.

عن الإعراف به، وسعيًا لتعمية الطريق إليه، ولو بقيمة التدليس على القارئ، أو الإيهام بما هو خلاف الواقع..

ونحن لولا مبادرته للدخول في هذا المنحى لم نكن نريد أن نظن به هذا، بل كنا ولا نزال نسأل الله العصمة لنا وله.

2 - سوء النية المتمثل بالسعي المتعمد لخداع الناس، وإثارة الفتن والاحقاد، وزرع بذور الشقاق فيما بينهم..

3 - الجهل الذريع بطبيعة المسائل، وتصنيفاتها، واختلاط الأمور عليه، فوقع في الخطأ الذريع، والأمر الشنيع في هذا الأمر البديهي البطلان، ولعل هذا هو اهون ما يمكن أن يحمل عليه، وإن ينسب إليه.

ب: الإجماع الفقهي لا يفيد:

وقد تحدث عن إجماع قائم لدى أهل السنة على هذه المسألة، ونقول:

أولاً: لا نريد أن نظن ولا أن نحتمل أن خصوصية التسنن الفقهي وحتى الإعتقادي لها أي دور أو تأثير في تكوين هذا الإجماع، ما دام أن المسألة تاريخية وأنسابية، وليس لكثرة القائلين بها وقتهم دور في الكشف عن قول المعصوم وفعله وتقريره. بل هي تابعة لصحة النقل، وسلامته من التعارض والتنافي، واستجماعه لسائر شروط الحجية والقبول..

ثانياً: قد ذكرنا أكثر من مرة: أن عروة بن الزبير وابن عمر قد أشارا إلى أن هؤلاء البنات ربائب، لا بنات على الحقيقة. وليس هذان

الرجلان من الشيعة قطعاً.

هذا عدا ما ذكره القزويني، ومغلطاي، والنويري، والمقدسي وغيرهم.. فضلاً عما نقل عن البلاذري..

فما معنى قول المعترض: إنه قلب مصادر أهل السنة، وقراها سطرّاً سطرّاً، وكلمة كلمة، فلم يجد أحداً منهم يقول بهذه المقالة، أو يشير إليها بشيء.

ج: الاستقراء التام والناقص:

وقد زعم هذا الرجل انه فتش مراجع أهل السنة سطرّاً سطرّاً، وكلمة كلمة، فلم يجد أية إشارة إلى هذا الأمر.

ونقول له:

أولاً: ان كتب أهل السنة تعد بعشرات الألوف، فمتى، وكيف استقرأ جميع تلك الكتب؟!

وهل صحيح أنه قرأها جميعها سطرّاً سطرّاً، وكلمة وكلمة؟! .. وكَم من السنوات استغرقت قراءته لها حتى أنجزها، وانتهى إلى هذه النتيجة؟!

ثانياً: قد ذكرنا آنفاً عدداً من أهل السنة الذين ذكروا هذا الأمر، ولا ندعي أننا قرأنا إلا أقل القليل من مصادر أهل السنة..

ثالثاً: إننا نريد أن ندّعي أن هذا الشخص قد قرأ شيئاً، ولكنه لم يوفق لاستخلاص معانيه، ومراميهِ كما هو حقها.. كما سيتضح في

الفقرة التالية.

د: تصريحات وتلميحات في كتب السنة:

وقد زعم هذا المعترض خلو مراجع أهل السنة من أي إشارة، أو تلميح، أو تصريح بالتشكيك ببنوة زينب، ورقية وأم كلثوم، وهذا غير صحيح، وغير دقيق. وذلك لما يلي:

1 - ادّعى المعترض: أنه فتش مراجع أهل السنة سطوراً سطوراً، وكلمة كلمة، مما يعني أنه قد قرأ ما ورد في مستدرك الحاكم عن هجرة زينب، وما جرى عليها من هبار بن الأسود، حيث زعم عروة بن الزبير: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال عنها: هي أفضل بناتي أصيبت فيّ.

فبلغ ذلك علي بن الحسين «عليه السلام»، فانطلق إلى عروة فقال: ما حديث بلغني عنك تحدثه، تنتقص فيه حق فاطمة؟!...

فقال: والله.. ما أحب أن لي ما بين المشرق المغرب، وأنني انتقص فاطمة حقاً هو لها. وأما بعد ذلك فلك إلّا أحدث به أبداً!

قال عروة: وانما كان هذا قبل نزول آية (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ)⁽¹⁾.

فقد دل كلام عروة الأخير على أن الحديث عن زينب بعنوان

(1) الآية 5 من سورة الأحزاب.. والحديث في مستدرك الحاكم ج2 ص202 و ج4 ص43 و 44 وذخائر العقبى ص 158 و الذرية الطاهرة ص72.

كونها بنت رسول الله، وأخت فاطمة، قد كان قبل نزول آية (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ)، أما بعد نزول هذا الآية، فلم تعد معدودة في بناته «صلى الله عليه وآله»، ولا تصح نسبتها إليه، بعنوان أنها ابنته، لتكون فاطمة أختها.

2 - إذا كان هذا المعترض قد قرأ جميع كتب أهل السنة، سطرًا سطرًا، وكلمة وكلمة، فلا بد أن يكون قد قرأ أيضاً الحديث المروى في صحيح البخاري وغيره، عن أن رجلاً سأل ابن عمر عن رأيه في علي وعثمان، فاجابه بقوله:

أما عثمان، فكان الله قد عفا عنه، وأما أنتم فكرهتم أن تعفوا عنه. أما علي، فابن عم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وختنه، وأشار بيده، فقال: وهذا بيته حيث ترون⁽¹⁾.

فابن عمر يصف علياً فقط بأنه ختن رسول الله «صلى الله عليه وآله» على ابنته، مع أن عثمان - كما يدعون - كان ختنه أيضاً على ابنتيه، لا على بنت واحدة.

وعثمان أخرج إلى تسطير الفضائل له هنا، للدفاع عنه، وإظهار مظلوميته. ولا معنى للإكتفاء، بدليل ضعيف، وهو العفو عنه يوم أحد..

مع أن العفو مشروط بالتوبة، وهذا إنما يشمل العائدين إلى

(1) صحيح البخاري (ط سنة 1309 هـ. ق) ج 3 ص 68.

الحرب مباشرة، ويشك في شموله لمن عاد بعد ثلاثة أيام.
وحتى لو شمله العفو، فإن ذلك لا يلزم عفو الناس عنه، ولا يتضمن تصحيح تصرفاته اللاحقة.. ومنها ما كان منه في حق زوجته..

فلماذا لم يستدل بكون النبي «صلى الله عليه وآله» زوجة ابنتيه، للتدليل على كمال ثقة رسول الله «صلى الله عليه وآله» به، واستقامته على جادة الصواب طيلة تلك المدة؟!!

3 - روي عن أبي الحمراء عن النبي «صلى الله عليه وآله»، وعن أبي ذر مرفوعاً قوله «صلى الله عليه وآله»: يا علي، أوتيت ثلاثاً لم يؤتتهن أحد ولا أنا. أوتيت صهراً مثلي، ولم أوت أنا مثلي⁽¹⁾.
فلو كان عثمان زوج ابنتي رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يصح هذا الكلام، لأنه يكون هو الآخر قد أوتى صهراً مثل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فكيف يقول «صلى الله عليه وآله» لعلي: «لم يؤتتهن أحد، ولا أنا»؟!..

4 - خطبة فاطمة الزهراء «عليها السلام» في المهاجرين والأنصار بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقد جاء في

(1) راجع: إحقاق الحق (الملحقات) ج 5 ص 74 وج 4 ص 444 وج 7 ص 18 عن المناقب لعبدالله الشافعي ص 50 (مخطوط) وعن مناقب الكاشي (مخطوط) ص 72 ونظم درر السمطين ص 114 و 113 وراجع مقتل الحسين للخوارزمي ج 1 ص 109 وينايع المودة ص 255.

تلك الخطبة قولها «عليها السلام»:

«أيها الناس، اعلّموا أني فاطمة وأبي محمد، وأقول عوداً وبدءاً. ولا أقول ما أقول غلطاً، ولا أفعل ما أفعل شططاً، (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ)⁽¹⁾. فإن تعزوه وتعرفوه تجدوه أبي دون نساءكم، وأخا ابن عمي دون رجالكم»⁽²⁾.

فلو كانت زوجتا عثمان بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة لا عترض الناس عليها، وقالوا: بل هو أبو زوجتي عثمان أيضاً.

قال محمد كاظم الخاقاني: «فلعل هذا يفيد مسألة تاريخية، وهي أنه ليس لرسول الله «صلى الله عليه وآله» من خديجة «عليها السلام» بنت غيرها. وما نسب إليه من البنات فإنهن ربائب، فإن الربيبة تسمى بنتاً عند العرب.

(1) الآية 129 من سورة التوبة.

(2) رواها السيد محمد كاظم القزويني في كتابه: فاطمة الزهراء «عليها السلام» من المهد إلى اللحد (ط سنة 1414 هـ) ص 294 و 295 عن : المرتضى في الشافي، وعن الطرائف لابن طاووس، وعن الشيخ الصدوق، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، عن كتاب السقيفة للجوهري، وعن كشف الغمة للأربلي، والطبرسي في الإحتجاج، وأحمد بن أبي طاهر في بلاغات النساء، وأشار إليها المسعودي في مروج الذهب.

ولعل هذا مما يقرب عند التحقيق تاريخياً»⁽¹⁾.

5 - وقد قلنا في كتاب «بنات النبي «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه»: أن سورة الكوثر قد جاءت رداً على العاص بن وائل حين زعم أن النبي «صلى الله عليه وآله» بعد موت ابنه قد أصبح أبتراً، فرد الله تعالى عليه بأن الله قد اعطاه الكوثر، أي مصدر الكثرات من جميع جهات الخير.. وقد تمثل ذلك بفاطمة «عليها السلام»..

6 - وقد أشرنا فيما سبق إلى أن للقرويني، ومغلطاي، والمقدسي، والنويري كلاماً يخالف ما ينسبه هذا المعترض إلى أهل السنة، فهل وقف عليه المعترض على كل هذه النصوص، ثم هو ينكرها عن علم؟! أم أنه لم يقف عليها!! فكيف جاز له أن يدعي أنه قرأ جميع كتب أهل السنة سطوراً سطوراً، وكلمة كلمة؟!

مناقشات أخرى للمعترض:

وقد ناقش المعترض أدلتنا حول كون زينب ورقية، أم كلثوم ربيبات لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. ونحن نورد استدلالاً لنا واعتراضاته، ثم نجيب عنها بإيجاز، وذلك على النحو التالي:

كلام مغلطاي والنويري:

قال أحمد بن أبي الغيث الشهير بمغلطاي، المتوفى سنة 1134 هـ

(1) شرح خطبة الصديقة فاطمة الزهراء للخاقاني ص 203 هامش..

عن خديجة «عليها السلام»: «ثم خلف عليها أبو هالة، النباش بن زرارة، فولدت له هنداً، والحرث وزينب»⁽¹⁾. وكذلك قال النووي⁽²⁾.

فقال المعترض: «هذه العبارة لا تعني أن أبا العاص تزوج زينب ابنة خديجة من أبي هالة، النباش بن زرارة».

وعلى فرض صحة هذا القول، فالذي زوج أبا العاص هو رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والذي رد إليه ابنته زينب بعد إسلامه هو رسول الله «صلى الله عليه وآله» أيضاً⁽³⁾.

ونجيب:

أولاً: إن هذا النص يجعل المعترض أمام احتمالين:

أحدهما: أن يكون لخديجة بنت واحدة اسمها زينب. فهذا النص يفيد: أن زينب هذه هي من النباش بن زرارة، وتكون ربيبة لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهو المطلوب..

الثاني: أن يكون لخديجة ابنتان، اسم كل واحدة منهما زينب، إحداهما من النباش، والأخرى من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلا شيء يثبت أن زوجة أبي العاص بن الربيع هي بنت النبي «صلى الله عليه وآله».. فلعلها بنت النباش.. ولعل زينب بنت النبي «صلى الله عليه وآله» قد ماتت وهي صغيرة.. ولعل.. ولعل..

(1) سيرة مغلطاي ص 12.

(2) نهاية الأرب للنووي ج 18 ص 171.

(3) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص 26.

ثانياً: إن تزويج النبي «صلى الله عليه وآله» لزَيْنَب من أبي العاص صحيح على كل حال.. حتى لو لم تكن زينب ابنة النبي «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة، لأنها ان كانت ربييته، بمعنى أنها بنت زوجته من النباش بن زرارَة، فيصح له أن يزوج ربييته. لا سيما بعد موت أبيها كما هو المفروض..

وإن كانت ربييته بمعنى أنها قد نشأت في بيته، وهي بنت زوج أخت خديجة، من امرأة أخرى، وقد مات أبواها، كما يقوله أبو القاسم الكوفي، فلا مانع من أن يزوجه رسول الله «صلى الله عليه وآله» في هذه الحالة أيضاً..

ثالثاً: إنه حتى لو لم تكن زينب بنت رسول الله ولا ربييته، فللنبي «صلى الله عليه وآله» أن يزوجه، من حيث إنه ولي من لا ولي له.. بل قد صرح القرآن بأنه «صلى الله عليه وآله» أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فله أن يزوج من شاء بمن يشاء.

رابعاً: بالنسبة لردّ زينب على أبي العاص بعد اسلامه، نقول: إنه لا يرتبط بما نحن فيه، حيث إنه مجرد تنفيذ لحكم ثابت، وتطبيق له على مورده، ورسول الله «صلى الله عليه وآله» هو المسؤول عن ذلك..

رواية عمرو بن دينار:

وقد ذكرنا رواية عن عمرو بن دينار تقول: إن أبا العاص ابن الربيع بن عبد العزّي بن عبد شمس، بن عبد مناف، كان زوجاً لبنت

خديجة(1).

فقال المعترض: «ليس فيها ما يثبت ان ابا العاص تزوج بنت خديجة من غير رسول الله «صلى الله عليه وآله». وكثيراً ما ينسب الابناء إلى الامهات لغاية وعة تتصل بالتمييز وبالشرف، كأن يقال: محمد بن الحنفية مثلاً، وغير ذلك كثيراً. فهذا لا يعني ان محمداً ليس ابن علي أبي طالب رضى الله عنه»(2).

ونجيب:

أولاً: إن نسبة البنات إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» أولى من نسبتهن إلى خديجة، لأنه «صلى الله عليه وآله» هو الأشرف والأفضل، مع انسجام ذلك مع قاعدة نسبة الناس إلى آبائهم..

فإن كان ثمة من سبب لنسبة هذه البنت إلى خديجة، فلا نراه إلا إرادة التعيين والتمييز لها عن زينب بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وهذا يؤيد كلام مغلطاي الأنف الذكر، الدال على وجود بنتين اسمهما زينب: إحداهما بنت النباش، والأخرى بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ثانياً: بالنسبة لمحمد بن الحنفية نقول: ان نسبة محمد إلى امه

(1) المصنف للصنعاني ج 5 ص 224.

(2) زينب ورقية وأم كلثوم، بنات رسول الله لا ربائبه ص 26.

الحنفية انما هو لحفظ مقام الحسنين عليهما السلام، وبيان فضلهما، وشرفهما، وامتيازهما عليه.

فإذا أجرينا هذه القاعدة هنا كانت النتيجة هي: أن نسبة زينب إلى خديجة، وهي بنت النباش، إنما هي لبيان شرف ومقام وفضل زينب بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله» على البنت الأخرى التي يقولون: إنها بنت خديجة، ونحن نقول: بل هي بنت امرأة أخرى..

إختلاف المصادر:

وقد ذكرنا: أن المصادر قد اختلفت في وقت ولادة زينب، وفي عمرها حين زواجها، الذي افترض الشيخ محمد حسن آل يس أنه عشر سنوات.

فقال المعترض: «النساء في الجاهلية كن يبلغن مرتبة النساء (البلوغ) في سن مبكرة، وذلك معروف حسب طبيعة البيئة الجغرافية».

ثم ذكر أن عمر فاطمة حين زواجها في السنة الأولى كان تسع سنوات⁽¹⁾، وعلى القول الثاني للشيعة (أي أنها ولدت بعد البعثة بسنتين)⁽²⁾، يكون عمرها اثنتي عشرة سنة، فهل يقر علماء الشيعة

(1) تواريخ النبي والآل للتستري ص 24 والكافي ج 1 ص 457 والبحار ج 43 ص 6 وإثبات الوصية ص 154.

(2) مصباح المتهدد للطوسي ص 733.

باستبعاد ذلك الزواج أم لا ؟!

وإن أقروا به، فلم لا يقرون بزواج زينب أيضاً؟⁽¹⁾.

ونجيب:

أولاً: إن هذا المعترض قد فهم كلامنا بصورة خاطئة، فقد كنا بصدد الإعتراض على كلام العلامة الجليل الشيخ محمد حسن آل يس، الذي قلنا: إنه وقع في الغلط غير المتعمد، بسبب خطأه في إعراب الكلمات، ولكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة، وقد بينا ذلك بصورة واضحة فراجع كلامنا في كتاب بنات النبي «صلى الله عليه وآله» أم ربائبه ط سنة 1423 هـ. ق. ص 62.

فنحن لم ننكر بلوغ النساء في سن مبكرة.. وقد أخطأ المعترض في نسبة ذلك إلينا.

ثانياً: إن المعترض قد وقع في خطأ آخر، وهو قوله: وإن أقروا به فلم لا يقرون بزواج زينب أيضاً؟!

مع أن الصحيح في تعبيره عن مقصده هو أن يقول: وإن لم يقرؤا به، فلم لا يقرون بزواج زينب أيضاً.. فلاحظ سياق كلامه..

منافسون لعلي عليه السلام:

زعم المعترض: أننا استدللنا على نفي البنوة الحقيقية لزينب بأن

(1) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه ص 26 و 27.

«علماء السنة والمؤرخين جعلوا من عثمان بن عفان، ومن العاص بن الربيع صهرين لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، لتكون هناك منافسة مع مكانة علي بن أبي طالب».

ثم قال المعارض: «فجواب ذلك: أن المسألة ليست مباراة رياضية، ومكانة علي معروفة بين الصحابة، وكذا مكانة غيره.

وماذا سوف يقول علماء الشيعة في مصاهرة رسول الله «صلى الله عليه وآله» لأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبي سفيان بن حرب لما تزوج من عائشة بنت الصديق، وحفصة بنت عمر بن الخطاب، وأم حبيبة بنت أبي سفيان؟! هل في هذا منافسة أيضاً؟! (1).

ونجيب:

أولاً: إننا لم نستدل على نفي بنوتهن الحقيقية للنبي «صلى الله عليه وآله» بما ذكره هذا المعارض، بل فسرنا حرص أهل السنة على إثبات بنوتهن لرسول الله «صلى الله عليه وآله» بأنهم يريدون رفع شأن عثمان في مقابل علي «عليه السلام».

ثانياً: بالنسبة لزواج النبي «صلى الله عليه وآله» بعائشة، وحفصة، وأم حبيبة.. **نقول:**

(1) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص 27 و 28.

إن أهل السنة لم يقصروا في الاستفادة من هذه المصاهرة لصالح أبي بكر، وعمر، وسواهما.. رغم أن هذه المصاهرة كانت لها ظروفها، وهي لا تفيد آباء الزوجات في شيء، لا سيما وأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد صاهر أبا سفيان وهو مشرك، وتزوج بعدد من النساء اللواتي كان أبأوهن على غير دين الإسلام، وماتوا على شركهم أو كفرهم، أو لم يكونوا على قيد الحياة حين زواج النبي «صلى الله عليه وآله» ببناتهم.

فالمعيار هو ما يقدمه أولئك الآباء من عمل صالح، ومن التزام لخط التقوى. ولكن محبّي عثمان أرادوا أن يعتبروا هذا الزواج وساماً وفضيلة له.

ثالثاً: تقدم: أن عثمان - كما في بعض النصوص - اشترط لإسلامه أن يزوجه النبي «صلى الله عليه وآله» من رقية⁽¹⁾.

رابعاً: إن تزويج شخص ابنته من شخص آخر قد يكون في أحيان كثيرة تعبيراً عن أن ذلك الشخص له محبة في قلبه، أو يحتل مكانة مميزة لديه.

وأما إقدام الشخص على الزواج ببعض النساء، فلا يحمل الدلالة على ذلك، بل غاية ما يدل عليه هو أن ثمة رغبة لدى هذا الشخص

(1) راجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» (الطبعة الخامسة)

ج3 ص68 و (الطبعة الرابعة) ج2 ص337 عن: مناقب آل أبي طالب ج1 ص22.

بتلك المرأة لسبب أو لآخر، وقد يكون السبب هو جمالها، أو أدبها وأخلاقها، أو غير ذلك..

أما أبوها أو أمها فلا دخل لهما في شيء من ذلك.. إلا إذا كان لذلك الأب مثلاً - جاه، أو مال يرغب صهره بالاستفادة منه، من خلال التقرب إليه بهذا الزواج.

وهذا ما لا يُظنُّ برسول الله «صلى الله عليه وآله» بالنسبة لأحد من الناس، ولم يكن لدى أبي بكر أو سواه ميزة يريد «صلى الله عليه وآله» الحصول عليها بزواجه من ابنته..

ولو فرضنا: أن ذلك مقصود لرسول الله «صلى الله عليه وآله» - مع أنه فرض غير واقعي - فهو لا يفيد في إثبات أن له محبة في قلب النبي «صلى الله عليه وآله»، أو كرامة لديه.

خامساً: لا يقاس بالنبي «صلى الله عليه وآله» أحد، والبشرية كلها تفتخر برسول الله «صلى الله عليه وآله».. وعثمان، هو الذي يفتخر بالزواج حتى ممن تتربى في بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» وتنسب إليه، لأي سبب كان، ولو بالتربية، بسبب يتمها.

وقد يتوسل للحصول على هذا الأمر بالأسباب المختلفة. ولعله حين يحصل على ما يريد يخفي ذلك السبب، ويتظاهر بما ربما لا يتطابق مع الواقع، رغبة في نيل الأوسمة، والحصول على مراتب الفضل والشرف!!

سادساً: قول المعترض: ومكانة علي معروفة بين الصحابة،

وكذلك مكانة غيره. لا يمنع من محاولة أتباع مناوئي علي «عليه السلام» التعقيم على الحقيقة، وخداع السذج والبسطاء، بالتوسل بأمور قاصرة عن إعطاء الإنطباع الصحيح..

الحبكة القصصية والسيناريو:

وقد زعم المعترض: أننا ادعينا حبكة قصصية لنبين: أن زينب، وأم كلثوم، ورقية بنات هالة أخت خديجة.

ثم نسب القصة التي نقلناها عن أبي القاسم الكوفي في كتاب الإستغاثة، ونقلها غيرنا مصرحاً بالنقل عن الكوفي، أو سكت عن التصريح بذلك - نسبها - إلينا مباشرة..

ثم قال: «وأنت أيها القارئ الكريم تلاحظ تلك الموهبة الكامنة لدى العلامة جعفر العامل في إعادة صياغة أحداث التاريخ، لجعله يصلح كسيناريو لقصة سينمائية !!

ألا تلاحظ حبكة القصة، والأحداث، والمفاجأة في النهاية، وعنصر الحركة، وكثرة من ماتوا، وانتسب اولادهم لغيرهم؟!

فقد مات أبو هالة الزوج الأول لهالة. ثم مات أبو هند الزوج الثاني لهالة، ثم ماتت زوجة أبو هند (كذا) الأولى، التي ولدت له زينب ورقية، ثم ماتت هالة أخت خديجة.

أحداث دامية صاغتها يد العلامة. والعجيب لم يُكشَف حتى الآن سينمائياً، مع أن موهبته صياغة وتأليف، وإخراجاً واضحة جداً.

وهل سأل العلامة نفسه:

كما انضم ولحق هند بقومه، لماذا لا تلحق زينب ورقية بقوم أبيهما، أو قوم أمهما؟!

ولماذا تضمهم هالة لها أصلاً، وهما بنتان لضرة سابقة لها؟!
ولماذا ضم خديجة للبننتين بعد موت هالة، مع أن من أبنائها أبي العاص (كذا) بن الربيع من التجار المعدودين بمكة. ويكفي أن أباه من عبد شمس بن عبد مناف؟!

فأسألكم الله: هل في الجاهلية كان النساء هن اللواتي يكفلن الأطفال اليتامى، مع وجود الرجال القادرين على ذلك؟!

ولماذا لم يذكر العلامة في أحداث القصة الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، أحد أزواج هالة، والتي ولدت له أبا العاص بن الربيع؟!

وليلاحظ القارئ: أن العلامة جعفر مرتضى العاملى لم يذكر في أحداث هذه القصة اسم (جحش). ولم ترد عبارة (كانتا ربيبتيه من جحش) هذا مع كثرة الأحداث وتشعبها. ولم يفسر لنا اسم جحش هذا في قصته تلك.

فسبحان واهب العقول»!!⁽¹⁾.

(1) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص 28 - 29.

ونجيب ضمن العناوين التالية:

نحن آسفون:

إننا نأسف كل الأسف لأن ما أغدقه المؤلف على صانع هذه الحبكة أو القصة، أو السيناريو السينمائي لم ينلنا منه شيء. بل كانت كل هذه الطنطنات، والهملجات من نصيب غيرنا.. حيث إن الكل يعلم، حتى هذا المعترض: أن هذا النص الذي سماه بـ «حبكة» أو «سيناريو» أو نحو ذلك، إنما نقلناه عن أبي القاسم الكوفي في كتابه الإستغاثة.

والكوفي هو من أعلام القرن الرابع الهجري. وقد صرح المعترض بذلك في كتابه بان عنده نسختين من كتاب الإستغاثة⁽¹⁾. وقد نقل عن ذلك الكتاب مباشرة.

كما أنه قد نقل كلامنا المنقول عن كتاب الإستغاثة من كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج 1 ص 120 - 125 وقد صرحنا هناك بالمصدر الذي نقلنا عنه⁽²⁾..

لحوق الطفلين بقومهما:

بالنسبة لسؤال المعترض عن سبب عدم لحوق البنات بقوم أبيهما، أو قوم أمهما، كما لحق هند بقوم أبيه، نقول:

(1) المصدر السابق ص 13.

(2) المصدر السابق ص 25.

ربما يكون السبب في ذلك ان هنذاً كان قد أصبح شاباً قادراً على العمل، ويمكنه أن يلحق بقومه، ويكون عوناً لهم، أو يلحق بهم، ولا يحتاج إلى أحد منهم في تحصيل معاشه..

أما البنات، فلعلهن كنَّ أصغر منه سناً، وحتى لو كان العكس، فإن لحوقهن بأي كان من الناس سوف يخرج من يلحقن به، حيث يصبحن عبناً عليه!!

وقد علمنا أيضاً: أن الكثيرين من العرب لا يتحمسون للبنات، بل كانوا يمقتونهن، ويؤذونهن وهن أحياء، خوفاً من العار. وكان العربي يئد ابنته وهي حية مخافة أن تأكل من طعامه. فهل يستقدم، أو هل يستقبل الواحد منهم بنات أخريات ليعولهن، ويشاركه في مأكله ومشربه؟!..

كفالة بنات الضرّة:

إن كون الطفلتين بنتين لضرّة سابقة، لا يمنع من أن تحضنهما خالتهما وزوجة أبيهما، فإن المفروض أنهما أصبحتا يتيمتي الأب والأم على حد سواء، وليس لهما من يعولهما، وأمهما لم تعد في موقع المنافسة لأحد، والعواطف النبيلة، والقيم الإنسانية، والرحمة لم تكن معدومة من قلوب جميع الناس بالكلية، وخصوصاً أمثال خديجة «عليها السلام»..

فهل يتوقع هذا المعارض أن تلقي هذه المرأة ببنات ضررتها بعد موت ابنيهما وامهما في الصحراء؟! أو أن تطردهن من بيتها ليقتلن البرد أو

الحر، أو الجوع؟! أو ليعتدي عليهن سباع البشر، أو لتفتك بهن سباع الفلوات؟!...

ما الذي يمنع خديجة، وهي المرأة الكاملة في عقلها، والتمسكة بالقيم والمبادئ الانسانية، والتي يفيض قلبها بالحنان والرحمة - ما الذي يمنعها من كفالة أيتام لا يجدون كافلاً، ولا سيما إذا كانوا في معرض الخطر الاكيد والشديد، لأجل صفة الأنوثة فيهن؟!

كفالة أبو العاص للطفلتين:

بالنسبة لكفالة أبي العاص وأبيه - وهما من الأثرياء - لهاتين الطفلتين نقول:

ألف: لعل إثراء هذين الرجلين قد حصل في وقت متأخر، وبعد أن تحققت كفالة النبي «صلى الله عليه وآله» وخديجة للبنات، وربما بعد انتهاء حاجة البنات للكفالة أصلاً..

ب: لعل هذين الرجلين كانا يضمنان بأموالهما - لو كان لهما آنئذ أموال - عن كل أحد، حتى عن أقربائهما، ولو كانوا الآباء والإخوان، فضلاً عن سائر أفراد القبيلة..

ج : إن كفالة الأيتام لم تكن قانوناً مفروضاً على القريب الغني، بل هي مبادرة طوعية، ورغبة، وشعور إنساني، قد يبادر إليه هذا، باختياره، ويتجنبه ذاك باختياره، وقد لا يبادر إليه أحد بسبب الغفلة، أو لأسباب شخصية أخرى، ربما تفرضها طبيعة العلاقات بين الأقارب، التي قد تتأثر بكثير من العوامل..

د: قد يكون النساء أشد رغبة بكفالة الأيتام من الرجال، ولا سيما إذا كان الأيتام من البنات - وكان الكافل مثل خديجة، التي كانت تملك المال، وتملك العقل الراجح، والعاطفة الإنسانية النبيلة.. وبالأخص إذا كانت هناك صلة قرى بين هذه المرأة الكافلة، وذلك اليتيم المكفول.

هـ: لماذا جعلت المقابلة بين كفالة المرأة وكفالة الرجل؟! ولم تجعل بين كفالة رجلين، أحدهما رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! وهو الذي لا يدانيه أحد في فضل ومقام، لا في جاهلية ولا في اسلام!! فهل يقاس به أبو العاص بن الربيع أو أبوه، ولا سيما في أيام جاهليتهما النكراء؟!!

و: على أن ذكر الربيع هنا ليس له ما يبرره، فإن المفروض هو: أنه كان قد طلق هالة، فهل يمكن أن نتصوره كافلاً لبنات زوجها من امرأة أخرى؟!..

ز: إن ذكر أبي العاص ابن الربيع هنا قد يكون في غير محله، فإن المفروض هو: أنه كان في ذلك الوقت فتى يافعاً، ثم أصبح شاباً تقابله فتاة يرغب هو بالزواج منها، ولم تكن آنئذ طفلة صغيرة، لكي نتوقع كفالته لها..

إلا إذا قيل: إنه حين الزواج بزینب كان مسناً.

لماذا لم يذكر اسم «جحش»:

وأخيراً.. بالنسبة لعدم ذكر اسم (جحش) في هذه القصة نقول:

أولاً: إن النص الذي ذكر هذا الاسم يتفق مع سائر النصوص التي أوردناها في التأكيد على حقيقة: أن البنات لسن بنات النبي «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة..

وإن اختلفت تلك النصوص في كونهن ربائب للنبي «صلى الله عليه وآله»، بمعنى أنهن بنات زوجته من زوج آخر.. أو بمعنى أنه «صلى الله عليه وآله» قد رباهن ونسبهن إليه، لأجل تربيته لهن وحسب..

ولكن اختلافها في هذا لا يضر بحجيتها في ما اتفقت عليه، وهو أنهم لسن بنات النبي «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة..

كما أن الاختلاف في تحديد والدهن الحقيقي هل هو جحش أو من قبيلته، أو أبو هالة، أو شخص آخر.. لا يضر فيما نريد إثباته.. وذلك ظاهر.

ثانياً: بالنسبة للمراد من «جحش» نقول:

قد تقدم: أن من القريب أن يكون المقصود هو قبيلة جحش، فما الذي يمنع من أن تكون زينب بنت هالة، بنت النباش، وقد ربّتها خديجة. وتكون رقية وأم كلثوم من رجل من قبيلة جحش، وقد ربّتهما خديجة أيضاً؟!..

عمر رقية لا يسمح:

ثم ذكر المعارض دليلاً آخر، كنا قد أوردناه، وهو: أنه كيف

تتزوج رقية قبل البعثة بابن أبي لهب، ثم يفارقها ليتزوجها عثمان؟! ثم تهاجر معه الهجرتين؟! فإن هذا يدل على أن رقية التي تزوجها عثمان هي غير رقية بنت الرسول «صلى الله عليه وآله». لا سيما مع وجود تصريحات بأن بنات الرسول قد ولدن بعد البعثة.

ثم اعترض علينا بقوله: «لماذا إذن لا يجوز أن تكون فاطمة التي تزوجها علي بن أبي طالب ليست هي فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتكون فاطمة أخرى؟! «

أو تكون فاطمة الزهراء «عليها السلام» ربيبة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا ابنته، فتكون بنت هالة، وقد ضمتها لها خديجة؟! فكما أن افتراضات وجود أكثر من رقية، وأكثر من أم كلثوم، وأكثر من زينب، يوجب علينا أن نفترض وجود أكثر من فاطمة.

وكما أنه توجد احتمالات أن رقية، وأم كلثوم، وزينب ربائب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ف كذلك توجد احتمالات أن فاطمة ربيبة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا ابنته»⁽¹⁾.

ونجيب:

أولاً: إن المعارض لم يتأمل في كلامنا ليستخرج حقيقة ما نرمي اليه، فان مقصودنا هو ان البنات كن صغيرات السن إلى حد أنهن لا يمكن أن يتزوجن قبل البعثة، ثم يطلقن، ثم يتزوج عثمان بن عفان

(1) زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائيه ص 30.

بإحداهن، ثم تحمل منه، ثم تسقط حملها في السفينة حين الهجرة إلى الحبشة في السنة الخامسة بعد البعثة.

خصوصاً إذا عرفنا أن زينب قد ولدت قبل البعثة بعشر سنين، ورقية أصغر منها، ومن أم كلثوم، بل قيل: إنها أصغر من فاطمة أيضاً.

بل قد تقدم عن طائفة من المصادر: أن جميع البنات قد ولدن بعد البعثة..

ثانياً: إن افتراض وجود أكثر من فاطمة، غير وارد، لعدم وجود أي خلاف، أو شك، أو شبهة في أمر فاطمة، ولم تختلف الروايات في نسبها «عليها السلام».

كما لا يصح افتراض أن تكون فاطمة ربيبة، إذ لا منشأ لاحتمال كهذا، ولا مبرر له في حقها. فلا أحد ادّعى ذلك، ولا توجد رواية تشير إليه من قريب ولا من بعيد.

ولكن هذا الاحتمال يجري في حق سائر البنات، للاختلاف في أمرهن، ووجود قائلين بهذا القول، أعني كونهن ربائب، ووجود روايات عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» وعن الزهراء «عليها السلام» تؤيد ذلك..

علماء الشيعة يثبتون البنوة الحقيقية:

ثم إن المعارض ذكر اسم تسعة عشر رجلاً، وصفهم بأنهم من

علماء الشيعة، القائلين بأن زينب، ورقية، وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة..

وقد تأملنا كلامه وكلامهم، فلم نجد الأمر كما وصف. بلى وجدنا أنهم طوائف مختلفة، فلاحظ ما يلي:

1 - إن بعض من ذكرهم لا يصح عده من العلماء، بل ولا من المثقفين، وإنما هو تابع لذلك الرجل البيروتي، الذي حكم مراجع الأمة وعلمائها عليه بالضلال، مع وجود ريب وشك في انتمائه الديني إلى مذهب التشيع، بعد أن صرح في بعض كتاباته بما يخرجهم من هذا المذهب، ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك، لكي لا نتهم بأننا ننساق وراء اغراضنا الشخصية.

2 - إن بعض من ذكرهم ليس من علماء الشيعة الإمامية، بل هو إما من الزيدية، كأبي الفرج الأصفهاني على ما يظهر لنا، أو متهم بالغلو، كالحسين بن حمدان الخصيبي، أو من محدثي أهل السنة، كأبي محنف لوط بن يحيى.

3 - إن بعض من ذكرهم لم يصرح في كلامه الذي نقله عنه بأي شيء يرتبط بأمر البنات، فراجع ما نقله عن أبي الفرج الأصفهاني مثلاً.

4 - إن بعض من ذكرهم كالسيد الجزائري قد صرح: بأنه يرى أن البنات رببيات، وأن هذا هو الأصح عنده، وقد تقدم تصريحه بذلك في كتابه: زهر الربيع.. مما يعني: أنه حين نسبهن إلى رسول الله

«صلى الله عليه وآله» إنما جرى على ما هو معروف، ولم يكن بصدد تحقيق الحق في كونهن ربائب أو بنات لرسول الله «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة. أو أنه حين نسبهن لم يكن قد حقق في المسألة واكتشف الحق فيها. وقد تقدم ذلك بشيء من التفصيل.

5 - إن بعضهم ذكر القولين، ولم يرجح أحدهما على الآخر، فراجع كلام ابن شهر آشوب، والمجلسي، والمقرم، والتستري.

6 - ان كلام أكثر الذين ذكرهم ليس صريحاً في مطلوبه، ولا مانع من ان يكون قصده الإشارة إلى بنات لرسول الله «صلى الله عليه وآله» بهذه الاسماء، بغض النظر عن كونهن متن صغاراً، أو أنهن كبرن، وتزوجن من عثمان، وأبناء أبي لهب، أو من أبي العاص بن الربيع، فراجع الكلام الذي نسبته للكليني، والشيخ عباس القمي، وبهاء الدين العاملي، والحميري، والطوسي، وأبي مخنف، وغيرهم.

7 - وبعضهم مجرد محدث وناقل، فلا يمكن نسبة مضمون ما ينقله عن غيره إليه، إلا إذا صرح بأنه يتبناه ويرتضيه، مثل ابن بابويه، والطوسي، والحميري، وأبي مخنف وغيرهم.

فلم يبق من جميع الذين ذكرهم سوى المفيد، والطبرسي، وقد رددنا على المفيد في كتابنا بنات النبي «صلى الله عليه وآله» أم ربائبه.

وأما الطبرسي والحكيمي والحسني فإنما نقلوا ما وجدوه عن غيرهم، ولعلمهم لم يحققوا في هذه المسألة..

وبعد ما قام الدليل على خلاف قولهم، فالعبرة بما دل عليه الدليل، لا بأقوال الناس، الذين لم يتصدوا للبحث عن الموضوع وتمحيصه. والتقليد في مثل هذه الموضوعات ليس بواجب. والحمد لله، وصلاته وسلامه على عباده الذين اصطفى، محمد وآله الطاهرين..

جعفر مرتضى العاملي

المصادر والمراجع

- 1 - الإستغاثة لأبي القاسم الكوفي.
- 2 - أمالي ابن الشيخ الطوسي.
- 3 - إثبات الوصية للمسعودي (ط النجف الأشرف) و (ط منشورات مكتبة بصيرني - قم - إيران).
- 4 - إحقاق الحق (الملحقات) للمرعشي النجفي.
- 5 - بحار الأنوار للعلامة المجلسي (ط حجرية - إيران للمجلد الثامن) و (ط إيران سنة 1385 هـ) و (ط مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان).
- 6 - بنات النبي «صلى الله عليه وآله» أم ربائبه للمؤلف.
- 7 - بنات النبي «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه لمحمد شعاع فاخر (طبع سنة 1426 هـ).

- 8 - تفسير الكشاف للزمخشري (ط دار الكتاب العربي سنة 1407 هـ).
- 9 - تواريخ النبي وآل محمد تقي التستري.
- 10 - دراسات في علم الدراية (تلخيص مقباس الهداية للعلامة المامقاني) للأستاذ علي أكبر غفاري (الطبعة الأولى نشر جامعة الإمام الصادق سنة 1369 هـ ش).
- 11 - ذخائر العقبي لأحمد بن عبد الله الطبري (ط دار المعرفة - بيروت - لبنان سنة 1974 م).
- 12 - الذرية الطاهرة للدولابي.
- 13 - زبدة البيان في أحكام القرآن للمقدس الأردبيلي أحمد بن محمد (نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية - طهران).
- 14 - زهر الربيع للسيد نعمة الله الجزائري (ط انتشارات ناصر خسرو) و (ط دار إحياء التراث العربي).
- 15 - زينب ورقية وأم كلثوم بنات رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا ربائبه للسيد بن أحمد بن إبراهيم.
- 16 - سيرة مغلطاي (الإشارة إلى سيرة المصطفى ومن بعده من الخلفاء) للشيخ علاء الدين مغلطاي بن قليج المصري (ط مصر سنة 1326 هـ).
- 17 - شرح خطبة الصديقة فاطمة الزهراء للخاقاني.
- 18 - صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ط الميمنية) و (ط مشكول) و (ط المكتبة الثقافية) و (نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. سنة 1981 م) و (ط دار إحياء التراث العربي) و (ط محمد علي صبيح بمصر وأولاده بالأزهر - مصر).
- 19 - الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» (الطبعة الخامسة ط المركز الإسلامي للدراسات 1428 - 2006/2007) و (الطبعة الرابعة ط دار السيرة).
- 20 - الغدير والمعارضون لجعفر مرتضى العاملي (الطبعة الثالثة نشر المركز الإسلامي للدراسات سنة 1424 هـ - 2003 م).
- 21 - الغيبة للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (نشر مؤسسة المعارف

- الإسلامية - قم المقدسة سنة 1411هـ).
- 22 - فاطمة الزهراء «عليها السلام» من المهد إلى اللحد للقزويني (ط سنة 1414هـ).
- 23 - فاطمة الزهراء «عليها السلام» دراسة في محاضرات لمحمد شعاع فاخر.
- 24 - القول الصائب في إثبات الربائب للمؤلف.
- 25 - مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي (منشورات المكتبة المرتضوية - طهران - إيران) و (الطبعة الثانية مكتب النشر الثقافة الإسلامية سنة 1408هـ - ق - 1367هـ ش).
- 26 - مستدرك الوسائل للميرزا حسين النوري الطبرسي (منشورات المكتبة الإسلامية - طهران - إيران سنة 1372هـ) و (مؤسسة آل البيت - قم المقدسة سنة 1407هـ) و (ط حجرية).
- 27 - المصباح الكبير (مصباح المتهجد) لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (الطبعة الأولى مؤسسة فقه الشيعة - بيروت - لبنان سنة 1411هـ - 1991م).
- 28 - المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (الطبعة الأولى المجلس العلمي بيروت - لبنان سنة 1390هـ - 1980م تحقيق الشيخ حبيب الرحمن) (ط دار إحياء التراث العربي).
- 29 - مع الشيعة في الأصول والفروع للسالوس.
- 30 - مقتل الحسين «عليه السلام» لأبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي الخوارزمي (ط النجف الأشرف - العراق) و (منشورات مكتبة المفيد - قم - إيران).
- 31 - مناقب آل أبي طالب لمشير الدين محمد بن علي بن شهر آشوب (ط مصطفى - المطبعة العلمية - قم - إيران) و (ط دار الأضواء) و (المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف - العراق سنة 1376هـ - 1956م) و (طبعة حجرية).
- 32 - المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال للذهبي (ط دار عالم الكتب - الرياض سنة 1417هـ) وهو مختصر منهاج السنة

لابن تيمية.

33 - منهاج الشريعة.

34 - نظم درر السمطين في فضائل المصطفى والمرضى والبتول والسبطين
لجمال الدين محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد الزرندي الحنفي (إصدار
مكتبة نينوى، طهران) و (الطبعة الأولى سنة 1377هـ - 1958م).

35 - نهاية الإرب في فنون الأدب لأحمد بن عبد الوهاب النويري (الهيئة
المصرية العمة للكتاب).

36 - ينابيع المودة للقندوزي الحنفي (ط إسلامبول - سنة 1301هـ) و (ط بمبي) و
(ط دار الإسوة).

المحتويات

ر

تقديم: 7

بداية: 12

- 12 من هو جحش؟!
- 16 النصيرية هم الأساس:
- 19 الدليل من القرآن: وبناتك:
- 21 المصادر المعتمدة.. حوار مع المعترض:
- 24 كتاب الإستغاثة:
- 25 البلاذري في كتاب أنساب الأشراف:
- 27 القائلون بالرأي الشاذ:
- 28 1 - الأعلمي الحائري:
- 28 2 - المقدس الأردبيلي:
- 29 3 - محمد مهدي الكاظمي القزويني:
- 30 4 - حسون قلارجي الدلفي:
- 30 سبب إثارة الدعوى:
- 31 الجزائري:
- 31 مناقشات لا تصح:
- 34 هل تخطب الجزائري؟!
- 35 لفت نظر:
- 36 رأي ابن شهر آشوب:
- 36 إجماع اهل السنة والجماعة:
- 38 ألف: المسألة لا سنية ولا شيعية:

- 38 ب: الإجماع الفقهي لا يفيد:
- 39 ج: الاستقراء التام والناقص:
- 40 د: تصريحات وتلميحات في كتب السنة:
- 44 مناقشات أخرى للمعترض:
- 45 كلام مغلطاي والنويري:
- 47 رواية عمرو بن دينار:
- 48 إختلاف المصادر:
- 50 منافسون لعلي عليه السلام:
- 53 الحكمة القصصية والسيناريو:
- 55 نحن آسفون:
- 56 لحوق الطفلتين بقومهما:
- 56 كفالة بنات الضرة:
- 57 كفالة أبو العاص للطفلتين:
- 59 لماذا لم يذكر اسم «جحش»:
- 60 عمر رقية لا يسمح:
- 62 علماء الشيعة يثبتون البنوة الحقيقية:
- 59 المصادر والمراجع:
- 62 المحتويات

